صار الاب احق به لو لد الا ان يكون الولد مميزا فيخاف ان يفتتن عن
دينه فلا يترك عنده قال المؤلف والصحيح الذي عليه الجمهور ان الحضانة
لكافر على مسلم فلا حضانة هنا للاب اه قوله فلا حضانة لكافر الخ اي
مسلم اذ حاصل ان الصور اربع مسلم على مسلم كافر على كافر مسلم
على كافر فهو هذه الصور ثبت الحضانة كافر على مسلم فقط في
هذه الصور للحضانة قوله او وقع نزاع اي قبل ان يسلم الحاضن
المحضون والا فلو اسلم الحاضن فهو على اهليته مرحومي قوله والحلو من
الزوج عقيبه اطلاقه انه لا فرق في حصول الحلو من الزوج بين الطلاق
الرجعي وغيره وهو المذهب المنصوص لانه انما اسقط حقها بالنكاح
لا لاشتغالها بالاستمتاع وبالطلاق الرجعي عاد الاستمتاع كما لو لم
يطلق اصلا بين ثم النوع اه نصر قوله فلا حضانة لمن تزوجت به
اي لامرأة تزوجت عن لا حق لها في الحضانة قوله وعبارة المنهج وغيره
وهو اوسع والمنصوص بين اه واوله كالمنهاج قوله ان تكون
الحاضنة موصوفة اه هذا اي صحيح كما سيعلم من كلام البلقيني الآتي
وسيأتي ان الشارح يعتمده ايضا قوله وقال البلقيني الخ معتمد قوله
والاصح للحضانة انها اه وان رضيت باجرة ووجد الاب متبرعة
فالحكم على جواز الاكثر بن اه الحضانة للام كذا افاده الامام البلقيني
وسيأتي قوله وهذا هو المعتمد قوله ان لا تكون به مرض الخ
عبارة المنهج في شرحه فقد المرضى الذي لا يرجى زواله فان كان
في احدهما مرض لا يرجى زواله كالسل والفالج ان كان بحيث يهم
ويشغل الام عن كفالته وتدا يرامره سقط حق الحضانة وان
كان لا تأثير له لعدم الحركة والتصرف سقطت الحضانة في حق من يباشرها
فيفيد دون من لا يباشرها عبارة ذكره في الروضة
اه قوله ان لا تكون اي اي ان كان يحتاج لمباشرة ولم يجد من يتولى ذلك
عنه وعبارة الرملي في شرحه والاوجه الموافق لكلام الرافعي ما اشار اليه

اخرونا

اخرونا ان احتاج للمباشرة ولم يجد من يتولى ذلك عنها لتوالد
فلاج قوله سقطت حضانتها الاولى سقطت حضانة لان كلام
المتن شامل للمذكور والانثى وقوله اي لم تستحق حضانة اراد بهذا
التاويل دفع ما قد يقال ان السقوط فرع عن الوجود مع ان الكلام
في نفي الاستحقاق ولو ابقى كلام المتن على اصله وحمله شاملا للوطء
فقد شرط على الحاضن كما ذكرناه واول ما قال قوله على الفور مثلا
اي او على حضانة الولد فقط فمرحومي قوله قوله وحضانة ولده
ولده الصغير سنة اي يتزوج في اثنا السنة فليس له انتزاعه
منها وليس الاستحقاق هنا بالغرامة بل بالاجارة دميا طي وبه يعلم
ما في كلام الشارح من السقط وقد نظمت شروط الحضانة بقولي

احق في حضانة النكاح به ... تسع شرائط بلا منازع
بلوغه وعقله حريته ... اسلامه لسلم عدالته
اهتدائه سلامته من ضرر ... كبر هرم وفقده للبصر
ومرض يدوم منع النفاذ ... كذا خلوها في التزوج
الا اذا تزوجت باهل ... حضانة وقد رضي بالطفل
وعدم امتناع ذا الدرّ من ارضاع لو باخذ احر

قوله كان كملت اه ذكر الثاني يتبع ذلك نظرا لما اذا اهل الحضانة
للاناث والا فلا يتقيد قوله حضنت اي بمباشرة توليه حديده فحاكمه
كالاب والجد والناظر بشرط الواقف والخاص لهم قوله قبل انقضاء
العدة فالرجوع ثم وصاحب العدة المنع من دخاله اي الولد
بيته الذي تعتد فيه لكن اذا رضي به استحقت بخلاف رضى الزوج الا
حيث يدل في اصل النكاح لان المنع للاستحقاق انتهى وبهلك
منافعها عليه وهنا للمكن فاذا اذن صار معيرا اه قوله اي كالصبي
معتمد اي بمعنى دوام ولا يرد الابد وان علا عليه مما ذكره الشيخ والرافعي
لا يلزم ذلك وهو ضعيف قوله حضانة الخنثى الشكل اي كونه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)